وقوله: يكون وصفاً لا تصرفه، هذا نص صحيح أن أفعل إذا ثبت في الوصف فهو غير مصروف إلا أن تكون اسماً وصف به لمعنى فيه[1].

وقوله: قلت فكيف تصرفه يريد كيف صرفت المثال.

قوله: وتقول افعل إذا كان وصفاً لم أصرفه؟.

ترك صرف أفعل هنا لأنه اسم معرفة ابتدأ به ليخبر عنه.

ثم قال: وقال ناس كل ابن أفعل فلم يصرف أيضاً وقد صار هنا نكرة غير أنه مثال للمعرفة لما ينصرف مختص به، واختار الأستاذ على هذا أن تقول كل أفعل في الكلام فهو وصف أو معرفة ولا يشبهه لأنه جرى في الكلام معرفة غير مصروف فمنع الذي مثله به الصرف.

وقوله كل أفعل في الكلام لا أصرفه هذا يجوز في آدم وغيره من ألفاظ الصفات ولا يجوز في المثال كما ذكر.

قوله وإنما مثل به الفعل:

هذا هو القياس وعليه قوله:

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

لأنه لا يخص شيئاً من غيره ألا ترى أنه تمثيل لكل شيء فحكمه حكم شيء.

ثم يورد نصاً لسيبويه وجده في النسخة الرباحية، قال سيبويه:

---

(1) وقد يسأل أحدنا هنا: لم تقول: مررت بنسوة أربع، فتصرف أربعاً وقد جعلته في موضع الصفة؟ يجيب الزجاج بقوله: إن أربعاً اسم جعلته في موضع الوصف فأجريته على بابه في الأسماء وليس أربع بتمثيل للأوصاف.

ما لا ينصرف ص 25

وإنما جاز أن يقع نعتاً وأصله الاسم لأن معناه معدودات كما تقول مررت برجل أسد لأنه معناه شديد.

المقتضب 3/340

شرح الكافية لابن مالك 2/198/199